Warith Scientific Journal

الوظيفة الثالثة للجامعات في العراق: تحليل الواقع واستقراء المستقبل
The third function of universities in Iraq: analyzing reality and anticipating the future

أ.د.حيدر نعمة بخيت
Prof. Dr. Heidar Nima Bekheet
جامعة الكوفة، كلية الادرة والاقتصاد
University of Kufa, Faculty of Administration and Economics

أ.د.عبد الوهاب محمد جواد الموسوي
Prof. Dr.Abdul Wahab Almusawi
جامعة الكوفة، كلية الادرة والاقتصاد
University of Kufa, Faculty of Administration and Economics

م.م. نهايت اسماعيل جمال
Nihayat Ismael Jamal
جامعة السليمانية التقنية
Sulaimani Polytechnic University

المستخلص

تعد الجامعات من أهم المؤسسات التربوية والتعليمية والبحثية والإنتاجية في كل بلدان العالم، والتي تعمل على إثراء المعرفة وإعداد الكوادر البشرية المتسلحة بالعلم والمعرفة، فضلا عن الخلق والسلوك الصحيح. يهدف البحث إلى تحليل دور الجامعات العراقية في تحقيق الوظيفة الثالثة، والمتمثلة بخدمة المجتمع إلى جانب التعليم والبحث العلمي. اذ تتناول الدراسة تقييم الوضع الحالي للجامعات العراقية من حيث مساهمتها في التنمية المجتمعية، مع التركيز على التحديات التي تعوق تفعيل هذه الوظيفة بشكل فعّال. وتم اعتماد أسلوب التحليل الوصفي والمنهج الاستنباطي، لغرض تحليل وتقييم الواقع الحالي للجامعات العراقية ودورها في خدمة المجتمع العراقي.

تكمن مشكلة البحث في تحديد مدى مساهمة الجامعات العراقية حالياً في خدمة المجتمع، واستكشاف السبل الممكنة لتعزيز هذه المساهمة في المستقبل. اذ على الرغم من تزايد عدد الجامعات في العراق وتنوعها، إلا أن هناك قصوراً ملحوظاً في تفعيل الوظيفة الثالثة بشكل فعّال.

ان اهم ماتوصل اليه البحث من استنتاجات هي قلة التخصيصات المالية لقطاع التعليم في العراق، وان مؤسسات التعليم العالي في العراق ولاسيما الجامعات لاتزال بعيدة نسبيا عن اخذ دورها الحقيقي في المجتمع، على الرغم من وصولها في عام 2024 الى 127 مؤسسة.

ويوصي البحث بضرورة تبني استراتيجيات تطويرية تشمل تعزيز الشراكة بين الجامعات والمجتمع، وزيادة الاستثمار في التعليم العالي، وتطوير القدرات الأكاديمية بما يساهم في تعزيز دور الجامعات في المجتمع، وزيادة حجم التخصيصات المالية لقطاع التعليم. اذ يمكن تعزيز دور الجامعات العراقية في خدمة المجتمع، إذا ما تم تجاوز التحديات الحالية، مما يساهم في تحقيق نهضة تنموية شاملة تعتمد على المعرفة والبحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: الوظيفة الثالثة، الجامعات العراقية، قطاع التعليم.

Abstract:

Universities are among the most important educational, teaching, research and production institutions in all countries of the world, which work to enrich knowledge and prepare human cadres armed with science and knowledge, as well as morals and correct behavior. This research aims to analyze the role of Iraqi universities in achieving the third function, which includes serving the community in addition to education and scientific research. The study addresses the evaluation of the current status of Iraqi universities in terms of their contribution to community development, with a focus on the challenges that hinder the effective activation of this function. The descriptive analysis method and the deductive approach were adopted, in order to analyze and evaluate the current reality of Iraqi universities and their role in serving Iraqi society.

The problem of the research lies in determining the extent of the current contribution of Iraqi universities to serving society, and exploring possible ways to enhance this contribution in the future. Despite the increasing number and diversity of universities in Iraq, there is a noticeable deficiency in activating the third function effectively. The most important conclusions reached by the research are

the lack of financial allocations for the education sector in Iraq, and that higher education institutions in Iraq, especially universities, are still relatively far from playing their real role in society, despite reaching 127 institutions in 2024. The research recommends the necessity of adopting development strategies that include strengthening the partnership between universities and society, increasing investment in higher education, and developing academic capabilities in a way that contributes to strengthening the role of universities in society, and increasing the size of financial allocations for the education sector. The role of Iraqi universities in serving society can be enhanced if current challenges are overcome, which contributes to achieving a comprehensive development renaissance based on knowledge and scientific research.

Keywords: Third function, Iraqi universities, education sector..

المقدمة

تُعد الجامعات من المـؤسسات الحيوية في أي مجتمع، اذ تتجاوز دورها التقليدي في التدريس وكذلك البحث العلمي لتشمل المساهمة في خدمة المجتمع من خلال ما يُعرف بـ "الوظيفة الثالثة". هذه الوظيفة تركز على تعزيز العلاقة بين الجامعة والمجتمع، وتقديم حلول فعّالة للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. في العراق، تتسم هذه الوظيفة بأهمية خاصة نظراً للتحديات الفريدة التي يواجهها المجتمع العراقي، كالأزمات السياسية، والأزمات الاقتصادية، والحروب، والصراعات الاجتماعية.

المبحث الأول

منهجية البحث

1-1-1 مشكلة البحث

على الرغم من تزايد عدد الجامعات والمؤسسات التعليمية في العراق وتنوعها، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة في تعزيز دورها الوظيفي الثالث المتمثل بخدمة المجتمع، والمشاركة في تطوير الاقتصاد الوطني، وبناء بيئة تعليمية متكاملة. رغم الأهمية المتزايدة لهذه الوظيفة في السياقات العالمية، إلا أن الجامعات العراقية لم تُفعّل هذا الدور بالشكل الذي يساهم في تحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي، تكمن مشكلة البحث في كيف يمكن للجامعات العراقية أن تلعب دورًا أكثر فاعلية في الوظيفة الثالثة؟ وكيف يمكن الاستفادة من الواقع الحالي للجامعات في العراق لاستشراف المستقبل وتحقيق تأثير إيجابي على المجتمع والاقتصاد؟

2-1-1 هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1- تقييم الدور الحالي للجامعات العراقية في خدمة المجتمع، من خلال برامجها ومبادراتها المختلفة.

2- التعرف على العوائق التي تواجه الجامعات في تفعيل هذه الوظيفة بشكل يعزز من دورها في المجتمع.

3- دراسة التحديات التي تعيق دور الجامعات العراقية في خدمة المجتمع، مثل نقص التمويل، وضعف البنية التحتية، والبيروقراطية الإدارية.

4- تقديم تصورات مستقبلية حول كيفية تحسين وتطوير دور الجامعات العراقية في الاندماج مع المجتمع.

5- وضع توصيات للجامعات العراقية، وصناع القرار، والحكومات المحلية لتعزيز التعاون بين الجامعات والمجتمع.

3-1-1 فرضية البحث

تواجه الجامعات والمؤسسات التعليمية العراقية تحديات كبيرة في تنفيذ الوظيفة الثالثة المتمثلة في خدمة المجتمع والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة لضعف التعاون مع القطاع الخاص، نقص التمويل، وغياب استراتيجيات واضحة.

4-1-1أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الدور الذي ممكن ان تقوم به الجامعات والمؤسسات التعليمية في العراق بالتأثير على المجتمع بشكل إيجابي من خلال وظيفتها الثالثة، فضلا عن وظيفة التدريس ووظيفة البحث العلمي.

5-1-1 حدود البحث:

1- **الحدود الزمانية:** الاعتماد على بيانات webometrics لعام (2024) لغرض انجاز اهداف البحث.

2- **الحدود المكانية**: اختيار الجامعات العراقية والمؤسسات التعليمية كحدود زمانية للبحث

6 منهج البحث : ان البحث يعتمد على أسلوب التحليل الوصفي والمنهج الاستنباطي، لغرض تقييم الواقع الحالي لدور الجامعات في خدمة المجتمع العراقي قبل وبعد عام 2003. سيتم استخدام مامتاح من بيانات حول أداء الجامعات ومبادراتها المجتمعية، لجمع رؤى حول التحديات والفرص المتاحة لغرض تعزيز دور الجامعات في خدمة المجتمع.

المبحث الثاني

تطور الدور التاريخي للجامعات و وظائفه

تعد الجامعات من أهم المؤسسات التعليمية والتربوية والإنتاجية في كل بلدان العالم والتي تعمل على إثراء المعرفة وإعداد الكوادر البشرية المتسلحة بالعلم والمعرفة، فضلا عن الخلق والسلوك الصحيح. ويتوقف مستقبل الجامعات في البلدان النامية في الامد القريب والبعيد على حدا سواء، على التعليم العالي على اعتباره السبيل الصحيح لغرض إعداد القوى البشرية المتخصصة في مختلف العلوم الاجتماعية والصرفة، ومجال توليد الفكر وإعداد الباحثين والقادة والإنتاج للمادة الفكرية والعلمية التي تساهم في تغيير الواقع نحو الافضل، وتقليل الفجوة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة، اذ ان مهمة التعليم العالي لم تعد نشر المعرفة والعلم فحسب وإنما أصبحت من وظائفه تحقيق مهمات تنموية وتطويرية من خلال البحث العلمي داخل الجامعات (محسن، 2012، ص 260).

ان الجامعات من المنظمات التي تعد معقدة بشكل كبير نسبيا نتيجة ضمها التيارات الإصلاحية والتي تسمى في بعض الاحيان بالتقدمية والتيارات الكلاسيكية المحافظة على الأفكار الكلاسيكية، لذا فانها تسمى من قبل البعض بالتيارات المحافظة. وعلى الرغم من تلك الطبيعة المعقدة الا ان هذه المؤسسات بقت هي المسؤولة بشكل كبير عن تعليم وتأهيل وتطوير القوى البشرية. ويرى فيلهيلم فون همبولت Wilhelm Von Humboldt (1767-1835) احد مؤسسي جامعة برلين (الصديقي، 2014، صفحة 9)، ان الجامعات هي القيمة التي لديها يلتقي كل شيء مباشرة لصالح الحضارة، اذ ان التعليم يزدهر في معناه الأعمق للكلمة. وكما يقول الفيلسوف الالماني كارل جاسبرز Karl Jaspers (1883-1969) الجامعة هي جمهرة من العلماء والطلبة منشغلة بقضية البحث عن الحقيقة (Wildavsky, 2010, p. 12).

من المعروف ان الجامعات بشكل خاص ومؤسسات التعليم العالي بشكل عام، تتمثل مهامها التقليدية بوظيفتي التدريس teaching والبحث research ، الا انها بالإضافة إلى ذلك فهي تضطلع بوظيفة أو مهمة ثالثة تتمثل بعلاقة الجامعة بالمجتمع والتي تعكس مساهمات متعددة (سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية) للمجتمع (ERSA, 2012, p. 3). وهذه الوظيفة جاءت من كون المؤسسات التعليمية والجامعات بشكل خاص لاتعيش في معزل عن المجتمع في بروج عالية ومحاطة بأسوار كما هو حالها في القرن التاسع عشر عندما كان المفكرون والباحثون في عزلة تامة، وذلك لانخراطهم في التدريس والبحث والتأليف ولايدركون الكثير من مشاكل المجتمع. اما الان فالمؤسسات التعليمية هي جزء اساسي من المجتمع تعيش احداثه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية بشقيها المشرق والمظلم وبالتالي فانها تؤثر بالمجتمع وتتأثر به بشكل مباشر وغير مباشر. اذ انها تقوم بمشاركة المجتمع والانخراط في كل طبقاته عبر تبني قضاياه والمشاركة في إيجاد الحلول المناسبة لها (الادارة العامة للتخطيط، 2014، ص 9-10).

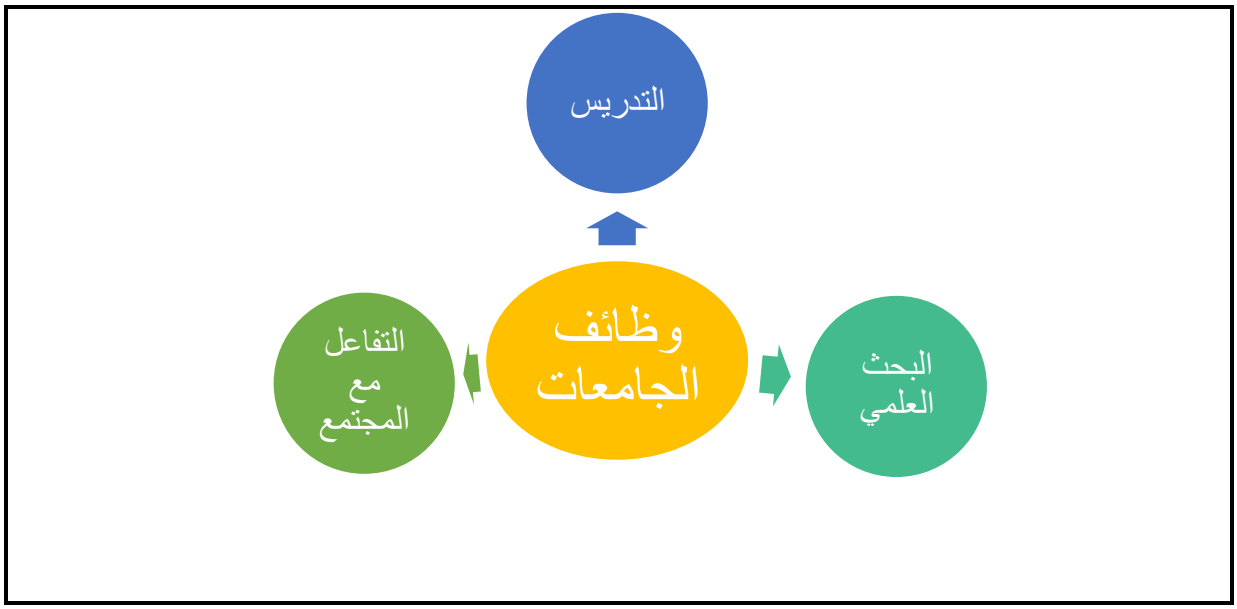

شكل(1) الوظائف الثلاث الرئيسة للجامعات

الشكل من اعداد الباحثين

ان الوظيفة الثالثة للمؤسسات التعليمية عادة ماينظر اليها على انها عدد من الوظائف يكمل بعضها البعض الاخر، لتشكل دور متميز عن وظيفتي التدريس والبحث العلمي يكون عبارة عن حزمة متنوعة وضخمة من النشاطات تكون مؤثرة

بشكل واضح خارج الاوساط الاكاديمية. وهذه الوظيفة تعد مكملة للوظيفتين السابقتين وليس منفصلة عنهما، كونها تعتمد القاعدة المعلوماتية والبحثية المتراكمة لديها لغرض توظيفها في حل قضايا ومشاكل المجتمع لاسيما في الاوقات العصيبة اثناء وبعد الحروب والازمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والكوارث الطبيعية. ان المؤسسات التعليمية ومن خلال أطرها العلمية التدريسية على اختلاف درجاتها العلمية تعمل على نقل المعرفة للملتحقين بها والمتمثلين بالطلبة ومن ثم العمل على تزويد المجتمع بالمهارات والكفاءات التقنية والعلمية اللازمة، فضلا عما تقوم به من بحوث علمية وتجريبية وميدانية ناهيك عن تقديم الخدمات الاستشارية والدورات التدريبية والتطويرية والقيام بإنجاز الكثير من المشاريع المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية (بخيت و الموسوي، 2017، ص 130-135).

تواجه الجامعة اليوم العديد من التحديات، من بينها التشكيك في دورها ووظائفها، إلى جانب التدريس والبحث العلمي، أي قدرتها على التعامل مع المجتمع، من حيث البحث والتوسع. اذ على الجامعات الرصينة ان تشكل مبدأ عدم الفصل بين التدريس والبحث والعمل على التقريب بين الجامعة والمجتمع. لقد تم تصور الجامعة كبيئة للتدريس والبحث، والتي تنجذب إلى مجال فكري، غالبًا ما يُنظر إليه على أنه منفصل عن ممارسات الحياة اليومية، وتحديدًا في ما يمكن أن يشكل برجًا عاجيًا•ivory tower. وقد تطور البرج العاجي إلى نموذج ريادة الأعمال، اذ يتجاوز دور الجامعة وظيفة التدريس التقليدية، التي تعد مهمتها الأولى، لتصبح جامعة ريادية، تسعى إلى تحقيق البحث (المهمة الثانية) والسوق (المهمة الثالثة)، من خلال ظهور الابتكار، وكذلك من خلال دورها كقائد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وضمن هذا السياق، يؤسس Etzkowitz لثورتين (Etzkowitz & Henry, 2017, pp. 122-129):، الأولى تمثل إضفاء الشرعية على أنشطة البحث، والثانية تسلط الضوء على سيناريو يتم فيه تشجيع الأوساط الأكاديمية على القيام بوظيفة إبداعية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي الأنشطة التي تميز الجامعة الريادية، لتصبح الجامعات أكثر انخراطًا في عملية الابتكار؛ وبالتالي، مع تبني الأكاديمية لشكل ريادي، فإنها تتجاوز وتدمج مهام التدريس والبحث التقليدية. في مجتمع قائم على المعرفة، تعد الجامعة مؤسسة أساسية، حتى لو ظلت الصناعة والحكومة من رواد مجالاتهما. بعد كل شيء، تتمتع الجامعة بميزة تنافسية مرتبطة بالتدفق المستمر لطلابها، مما يعزز حركة مستمرة من الأفكار الجديدة، وهي ليست مهمة بسيطة للمؤسسات الأخرى التي تنتج المعرفة (Vefago & Others, 2020, p. 2).

ومن الجدير بالذكر ان وظيفتي التعليم والبحث العلمي ممكن قياسها بسهولة من خلال عدد كبير من المؤشرات، الا ان الوظيفة الثالثة لازال يكتنفها الغموض فيما يتعلق بمفهومها او مؤشرات قياسها، لذا فقد يكون مفهوم الجامعة الريادية entrepreneurial university هو الحساب الأكثر بروزًا للأدوار والوظائف المتغيرة للجامعات. اذ يُنظر إلى الجامعات على أنها تشهد تحولًا نحو الاستقلال الاقتصادي ونقل المعرفة إلى الصناعة والتي يمكن الاستفادة منها في تنمية اقتصاد البلد وتطوير المجتمع، اذ يتم أخذ ريادة الأعمال الجامعية باعتبارها انعكاسًا مهمًا للقدرات الأكاديمية استجابة لمتطلبات السوق المتغيرة بشكل متسارع. وفي هذا الإطار يتم تصور "المهمة الثالثة" للجامعة كوظيفة إضافية للتدريس والبحث، فيتم التعبير عن الأنشطة في الاستغلال التجاري للمعرفة الجامعية في مجموعة متنوعة من الأشكال مثل الشركات الفرعية وبراءات الاختراع والترخيص، وغالبًا ما ترتبط هذه بإنشاء حوافز ومكافآت جديدة لنقل التكنولوجيا لموظفي الجامعة، وزيادة التمويل الصناعي (ERSA, 2012, p. 4).

ان التحديات التي تواجهها المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية على حدا سواء في السنوات الاخيرة من مشاكل وازمات اقتصادية والحروب المحلية والاقليمية المتعددة وانتشار الارهاب بشكل سريع وبصور مختلفة، يحتم على المؤسسات التعليمية ولاسيما الجامعات منها التي تعيش هذه الاحداث كالجامعات العراقية، ان تعطي الوظيفة الثالثة اهتماما خاصا لغرض المساهمة وبشكل مؤثر في اعادة بناء المجتمع بعد الازمات والحروب وتحفيز النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والبشرية، والمساعدة في تقسيم الموارد بصورة عادلة على مكونات المجتمع المختلفة، بغض النظر عن الاختلافات القومية او العرقية او الدينية او المذهبية، من خلال توظيف ادواتها وامكاناتها المتاحة والاستفادة من تجارب المجتمعات المماثلة او القريبة منها لغرض الاخذ بالإيجابيات وتلافي السلبيات التي رافقتها (Biggs, 2014, pp. 2-4).

وقد تطورت بشكل متسارع المؤسسات التعليمية ولاسيما الجامعات والمعاهد التعليمية والمراكز البحثية منها، فقد كان مجموع مؤسسات التعليم العالي في عام 2016 الى (26354) مؤسسة وفقا لموقع webometrics، الذي يصنف الجامعات وفقا لعدد من المعايير (Rajesh و Nair، 2008). ارتفع العدد في عام 2024 الى 30 الف مؤسسة تعليمية، تأتي الهند في مقدمة دول العالم من حيث عدد المؤسسات اذ وصلت في عام 2024 الى 5295 مؤسسة وتشكل اكثر 17.65 في المائة من اجمالي المؤسسات التعليمية في العالم وفقا للموقع المذكور، تليها الولايات المتحدة الامريكية بواقع 3150 مؤسسة اي مايعادل

• ارتبط مفهوم البرج العاجي بالمكان المنعزل للتأمل.

10.5 في المائة من اجمالي مؤسسات العالم، ثم الصين ثالثا بواقع 2459 مؤسسة، فالبرازيل رابعا بـ 1258 مؤسسة وكما مبين في الجدول (1).

وعربيا يأتي العراق اولا بواقع 127 مؤسسة حكومية وخاصة، بعد ان كان في عام 2016 لديه 69 مؤسسة تعليمية، ثم الجزائر الثاني عربيا بواقع 120 مؤسسة حكومية وخاصة، ثم تأتي كل من مصر والسعودية والامارات ولبنان بواقع (82، 67، 67، 47) مؤسسة على التوالي.

جدول(1) مؤسسات التعليم العالي في بعض بلدان العالم لعام 2024 والداخلة ضمن تصنيف webometrics

الدولة	عدد الجامعات	نسبتها الى العالم
الهند	5295	17.65
الولايات المتحدة	3150	10.50
الصين	2459	8.20
البرازيل	1258	4.19
المكسيك	1105	3.68
الاتحاد الروسي	991	3.30
اليابان	987	3.29
ايران	431	1.44
المملكة المتحدة	335	1.12
العراق	127	0.42
الجزائر	120	0.40
مصر	82	0.27
السعودية	67	0.22
الامارات	67	0.22
لبنان	47	0.16
باقي دول العالم	13479	55.07
المجموع	30000	%100

من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الاتي:

-http://www.webometrics.info

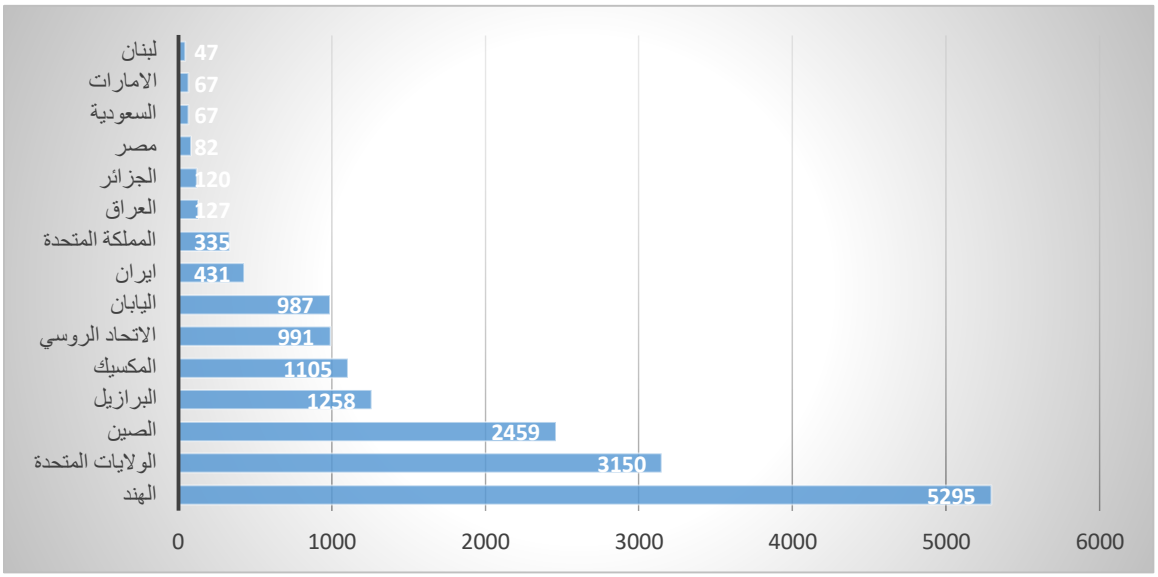

شكل (2) مؤسسات التعليم العالي في بعض بلدان العالم لعام 2024

الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (1)

المبحث الثالث

واقع المؤسسات التعليمية في العراق ودورها في المجتمع

إن أي دولة لا يمكنها تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة بدون "مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي" الملائمة وفي مقدمتها الجامعات التي توفر الكوادر البشرية الماهرة والمتعلمة والقادرة على تولي زمام دفة القيادة في المجتمع. ومن هنا فإن التعليم العالي المنظم والمدعوم بشكل كامل والجودة العالية للباحثين يعدان بمثابة القلب النابض لأي دولة للوصول إلى التنمية. ان العراق يعود تاريخه إلى 8000 عام والذي كان في يوم من الأيام رائداً بين الدول العربية والمنطقة في جودة برامجه ومخرجاته التعليمية، واجه في العقود الأخيرة سلسلة من الصراعات التي أدت إلى تدهور سريع في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية. فقد بدأت معاناة المدنيين العراقيين منذ عام 1980 مع بداية الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)، مما أسفر ليس فقط عن خسارة هائلة في الأرواح ولكن أيضًا عن تراكم مليارات الدولارات من الديون. أدت حرب الخليج الثانية (1990-1991) إلى فرض عقوبات اقتصادية قاسية كان لها تأثير مدمر على البلاد، كما أدت عواقب سياسة الحكومة ونظام العقوبات إلى التضخم المفرط والفقر على نطاق واسع وسوء التغذية وهجرة الكفاءات (Mahmud, 2013, p. 255).

قبل عام 2003 كان من أهم سمات النظام التعليمي في العراق هو التخطيط المركزي وإمكانية الوصول المجاني إلى التعليم لجميع المواطنين للمؤسسات التعليمية التابعة الى "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي"، وتخضع كل مؤسسات التعليم في العراق تقريباً لسيطرة الدولة. ورغم وجود ما يسمى بمؤسسات التعليم العالي شبه الخاصة أو شبه الحكومية، فإنها مثلها كمثل كل المؤسسات الأخرى، تخضع لسيطرة "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي". وقد تم تأميم المدارس الخاصة التي كانت تعمل قبل حرب الخليج الثانية في أواخر التسعينيات، ومع ذلك فقد مُنِحَت مؤسسات التعليم العالي الخاصة قدراً من الاستقلال. فعلى سبيل المثال، وعلى النقيض من المؤسسات الحكومية، يجوز للمؤسسات الخاصة أن تفرض رسوماً دراسية. فضلاً عن ذلك، تستطيع المؤسسات الخاصة أن تصمم بنفسها ما يقرب من 15% إلى 20% من محتوى البرامج الأكاديمية. ويوجد في العراق في تلك الفترة أربع مؤسسات أهلية هي: كلية التراث الجامعة، وكلية الرافدين الجامعة، وكلية المنصور الجامعة، وكلية المأمون الجامعة. وقد تأسست هذه المؤسسات الأهلية في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، ومعظم طلابها من أسر ثرية (Education, 2003, pp. 13-14).

إن "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي" هي التي تحدد الإطار المالي لكل جامعة، وإن سيطرة الدولة من خلال الإدارة والتمويل جعل مؤسسات التعليم العالي ترتبط بشكل وثيق بالاحتياجات الوطنية والمحلية. ونتيجة لحرب الخليج الثانية والعزلة السياسية والاقتصادية التي عانى منها العراق في تسعينيات القرن العشرين، تطورت سياسة سيطرة الدولة والتمويل هذه إلى تعاون أوثق بين الصناعة المحلية والأوساط الأكاديمية، وهو احدى نتائج السيطرة المركزية للدولة، وتوجيه المؤسسات بشأن تكثيف التعاون بينها وبين الصناعة المحلية. وكان الغرض من هذا التوجيه إعطاء الطلبة تدريباً عملياً أكثر في مهنهم المستقبلية، وهم لا يزالون في الجامعة. وعلى هذه الخلفية، يمكننا أن نستنتج أن التعليم العالي يعد حيوياً لبقاء البلاد، وبالتالي فهو يحظى بأولوية عالية، على الرغم من الظروف الصعبة التي عاشها العراق في تلك الفترة. وعلى الرغم من تصنيف النظام التعليمي في العراق من قبل اليونسكو كأفضل نظام تعليمي في المنطقة في نهاية السبعينيات، الا إن نظام الاعتماد أو ضمان الجودة للتعليم العالي بالمعنى الغربي للكلمة أصبح لا وجود له في العراق، اذ ابتكر العراق طرقاً بديلة لضمان جودة التعليم في مختلف أنحاء البلاد. منها الامتحانات الوزارية، التي تمكن الوزارة من مقارنة جودة التعليم في الجامعات المختلفة. وهناك شكل آخر من أشكال ضمان الجودة يتسم بطابع أكثر ارتجالية، وهو طموح الجامعات إلى مقارنة أبحاثها بما ينشر في المجلات الأكاديمية الدولية والتأكد من نشر مقالاتها العلمية. كما أن سيطرة الدولة المركزية تعني احتكار الدولة لمحتوى التعليم في البلاد، اذ قامت بإدخال مادة "الثقافة الوطنية" على كافة مستويات النظام التعليمي. وعند صدور قانون الجامعات الأهلية رقم 13 لسنة 1996، الذي سعى إلى إعطاء الجامعات والكليات الأهلية مجالاً مع السعي إلى الحفاظ على المستوى العلمي لخريجيها، وذلك من خلال إخضاعها لإشراف "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي"، ونتيجة لذلك قطع التعليم خطوات واسعة، وانتشرت الكليات والجامعات الأهلية في مختلف محافظات العراق نتيجة الطلب على التعليم في العراق. وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت في العهد الجمهوري لتطوير التعليم وتحسينه من أجل إرساء السلام، إلا أن النظام التعليمي لم يتطور بشكل كبير، بل بدأ في التراجع، وخاصة في نهاية عهد حكم النظام السابق، اذ بدأت المنظومة التعليمية بالانهيار، حيث طورت في بداياتها فلسفة تربوية لا تنسجم مع الرؤية العالمية، وتنمو في روح التعصب والكراهية التي مثلها نظام البعث، مما أدى إلى عسكرة التعليم و شيوع الحروب والعنف (Bedan, 2022, p. 4726).

بعد احتلال العراق في عام 2003 وماترتب عليه من عمليات عسكرية تلتها ظهور تنظيمات الإرهاب التكفيري الذي زاد من معاناة قطاع التعليم في العراق. بين عامي 2003 و 2005، تم تدمير 84 في المائة من المؤسسات الأكاديمية أو نهبها، واغتيال 154 أستاذاً جامعياً خلال المدة من 2003 إلى 2006(Zipoli & Marchionne, 2021) . ومع ذلك، منذ عام 2008، استمر الوضع في التحسن بشكل تدريجي، ولاسيما بالجانب الأمني. وقد عملت الدولة على اعادة هيكلة مؤسسات الدولة، فوضع مفهوم السلام ضمن أولويات التعليم من أجل التخلص من عسكرة قطاع التعليم، التي سيطرت عليه خلال فترة

النظام السابق. ورغم الجهود الكبيرة التي بذلت من قبل الدولة الحكومة لدعم مؤسسات التعليم العالي بعد عام 2003 وزيادة عدد المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة بشكل كبير عندما وصلت في عام 2024 الى 127 مؤسسات ليكون العراق الأول عربيا من حيث مايمتلكه من مؤسسات تعليمية وجامعات، وكذلك فتح العديد من الجامعات العريقة فروع لها في العراق كالجامعة الامريكية. الا ان واقع التعليم العالي في العراق لايزال يعاني من العديد من المشاكل والعقبات التي تحول دون تطوره، وهذه المشاكل والعقبات ونقاط الضعف التي تواجه التعليم العالي في العراق حددتها استراتيجية جامعة بغداد للمدة 2018-2022 بالنقاط الاتية (Makki, 2023, p. 4):

1- الافتقار إلى تنمية المهارات skill والتدريب في المؤسسات التعليمية التي تلبي متطلبات سوق العمل، وذلك نتيجة لغياب التخطيط الاستراتيجي داخل الجامعات وعدم كفاية تطبيق نظام الجودة الشاملة للتعليم العالي.

2- القيود المفروضة على الحريات الأكاديمية وتسييس التعليم نتيجة لنظام المحاصصة، وانتشار العنف السياسي، مما أجبر الأكاديميين على ممارسة الرقابة الذاتية. وقد أثر هذا على المعايير العلمية ومصداقية البحث، وخاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

3- انخفاض معدل الإنفاق على البحث العلمي، والذي يعد بأنه الأدنى في المنطقة. اذ كان الانفاق على التعليم كمتوسط يبلغ 4% من الناتج المحلي الإجمالي، و 10.2% من اجمالي الانفاق العام للمدة 2005-2020 (الزهيري و مراد، 2023، ص 24).

4- عدم موائمة البنية التحتية مع الأعداد المتزايدة من الطلبة عامًا بعد عام، على الرغم من توسع الجامعات الحكومية والخاصة، نتيجة ارتفاع معدل نمو السكان الذي قد يقترب من 2.5% ومن هم بسن 24 سنة وأقل (فئة الشباب) يشكلون مايقارب من 57% من اجمالي سكان العراق (بخيت، 2023، ص 4).

5- ضعف دور الجامعات في نقل المعرفة المحفزة على الابتكار والإبداع، وعدم قدرتها على إيجاد الإجابات والحلول للأزمات والصراعات المستمرة التي تواجه العراق.

ان هذه المشاكل والمعوقات التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي في العراق أدت في عام 2021، الى استبعاد البلاد من التصنيف العالمي لجودة التعليم من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في العراق، وهذا يعد انتكاسة كبيرة للنظام التعليمي، لذا فقد ابتعدت الجامعات العراقية نسبيا من وظيفتها الثالثة المتمثلة في دورها في المجتمع. وعموما فان الواقع أثبت ان الجامعات العراقية تتمتع بالقدرة على المساعدة في حل الصراعات الاجتماعية والسياسية في البلاد وتوفير الفرص لأعضاء الهيئة التدريسية والطلبة للعمل كوكلاء للتغيير الاجتماعي. ورغم إرث الحرب والحكم الاستبدادي، ورغم التعامل اليوم مع الموارد الضئيلة وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الشديد، فإن قطاع التعليم العالي قادر على الاضطلاع بدور قيادي في المساهمة في حل مشاكل المجتمع في مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية من خلال البحوث التطبيقية والاستشارات والدورات والورش وغيرها، و تأمين السلام المدني الطويل الأمد في العراق (Harb, 2008, p. 2).

المبحث الرابع

مستقبل دور المؤسسات التعليمية في العراق

شهد العراق بعد عام 2003 صراعا دوريًا، فقد كانت هناك فترات من العسكرة (2003-2004، 2006-2008، 2014-2017) وفترات من التعافي (2008 و 2018). وبشكل عام، كان الحل للحروب الأهلية والتمردات عسكريًا من خلال مهاجمة الجماعات المسلحة. وعلى الرغم من تحقيق الانتصار العسكري بدعم قوات الاحتلال ومن ثم قوات التحالف الدولي، الا انه لم يتمكن الحل العسكري بمفرده من معالجة الأسباب الجذرية للصراع والظروف التي أدت إلى ظهور جماعات مسلحة وارهابية مثل داعش (Mansour, 2019, p. 4).

ان المجتمع العراقي المكون من فئات متعددة منقسمة قوميا او عرقيا او دينيا او مذهبيا. اذ يعيش في المجتمع العراقي العديد من الاقليات الدينية والقومية كالمسيحيين والايزيدين والتركمان والشبك والصابئة والكاكائية وغيرها. بعد عام 2003 بدأت هذه الاقليات تصارع من اجل المحافظة على هويتها وخصوصيتها بعد ان واجهت القتل والتهجير ومحاولة قوى الارهاب ان تحدث التغيير الديمغرافي للبعض منها، الامر الذي يعني وقوع عبئ كبير على المؤسسات التعليمية ولاسيما الجمعات يجب ان تضطلع به بالتعاون مع بقية المؤسسات والحكومات المحلية والحكومة المركزية ومنظمات المجتمع المدني، لغرض تعزيز روح المواطنة وتخفيف مشاكل هذه الفئات واحساسها بان العراق وطن الجميع، مهما تعددت القوميات والديانات والمذاهب. ومن ثم فان المجتمع العراقي يحتاج الى معاملة خاصة لغرض نزع فتيل أوجه الاختلاف، التي قد تتطور بشكل متسارع وتنفجر على شكل صراع وربما اقتتال داخلي مدعوم من قبل اطراف خارجية قد يفضي الى خسائر مادية وبشرية كبيرة وتبديد لثروات البلد، كما حدث في العديد من البلدان كلبنان وسوريا وليبيا وربما يصل الامر الى الانفصال كما حدث في السودان او المطالبة بالأقاليم اسوة بإقليم كوردستان العراق (بخيت و الموسوي، 2017، ص 139-142).

ان الحروب والصراعات التي عاشها المجتمع العراقي لفترات طويلة أدت الى تدمير جزء كبير من بنيته التحتية. لذا فإن السعي إلى إعادة الإعمار الحقيقي في سياقات الصراع والهشاشة يشكل تحدياً هائلاً، نظراً لخضوعه لبيئة غير مؤكدة ومتغيرة ومعقدة. كما ان الظروف على الأرض ديناميكية وغير خطية؛ والديناميكيات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية تتغير دائماً. وفي خضم هذه الصعوبات، قد يتردد المجتمع الدولي في الانخراط في أنشطة إعادة الإعمار الا بنطاق محدود، ومن ثم فان المؤسسات التعليمية يمكنها من تقديم يد العون والمساعدة في إدارة عملية إعادة الاعمار بشكل اكثر واقعية بفعالية عالية. فقد اثبتت تجارب الاعمار السابقة فشلها بشكل واضح، فالولايات المتحدة الامريكية خلال المدة 2003-2014، أنفقت أكثر من 220 مليار دولار أميركي على جهود إعادة الإعمار في أعقاب احتلال العراق. وعلى الرغم من المبالغ الضخمة التي أنفقت وتنفيذ مشاريع وبرامج واسعة النطاق، فإن المجتمع الدولي والشعب العراقي ينظران إلى إعادة إعمار العراق في ضوء سلبي إلى حد كبير، اذ إن تأثير إعادة الإعمار لا يزال غامضاً بشكل مخيب للآمال بالنظر إلى الموارد المخصصة، فالنجاحات التي تحققت تعد قليلة، بينما سجلت إخفاقات عديدة ومتنوعة (Matsunaga, 2019, p. 1).

بعد عام 2003، تداخلت عملية التحول الديمقراطي في العراق وبناء الدولة بشكل متناقض مع عواقب وخيمة، ويتمثل القيد الرئيسي الذي يعترض مشروع بناء الدولة في العراق في عدم التوافق بين الهوية وسيادة الدولة في بلد متعدد الأعراق والأديان. حيث يتم السعي إلى بناء هوية وطنية جديدة (أي العراقية) على حساب القضاء على الهويات الأخرى القائمة. وعلاوة على ذلك، فإن التنوع الديني في العراق، اذ يعد بلد متعدد الأعراق والأديان، ومن ثم فإن مجتمعه منقسم بشكل واضح بين مكوناته، فهو عبارة عن فسيفساء من التفتت العرقي والطائفي، من العرب والأكراد والتركمان والآشوريين؛ ومن المسلمين (الشيعة والسنة) والمسيحيين واليزيديين والكاكائيين. ويعد الانقسام الطائفي بين المسلمين الشيعة والسُنّة، والقومي بين العرب والاكراد من اخطر الانقسامات بين مكونات المجتمع العراقي، كونه يفرض تحديات خطيرة على مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي بعد ثلاثون عاما من حكم دكتاتوري وشمولي، فالوحشية وإساءة استخدام السلطة من قبل نظام البعث قد خلفت إرثها في المجتمع العراقي، وكما اثبتت الوقائع خلال المدة 2003-2007، وخلال احداث عام 2014. من هنا يأتي دور الجامعات العراقية في التأثير على مختلف مكونات المجتمع، والعمل على الحد من هذه المشاكل والانقسامات وتعزيز المواطنة والممارسة الانتخابية، ويكون الصندوق الانتخابي هو الفيصل في تحديد صلاحيات وامتيازات جميع الافراد والجماعات في المجتمع العراقي، من خلال مبدأ تكافؤ الفرص والمشاركة في عملية صنع القرار، "شخص واحد صوت واحد". وفي المجتمعات الحديثة تبنت الديمقراطية مرحلة جديدة؛ "التمثيل". ومن ثم، تغيرت تصورات "الحكم الديمقراطي" مع تحول ممارساته. فالديمقراطية السياسية الحديثة هي نظام حكم يُحاسب فيه الحكام على أفعالهم في المجال العام من قِبَل المواطنين، الذين يتصرفون بشكل غير مباشر من خلال المنافسة والتعاون بين ممثليهم المنتخبين (Bapir, 2010, pp. 118-120).

ان الظروف والاحداث التي يعيشها المجتمع العراقي نشأت على مدى عقود من الانحدار ومن غير المرجح أن يتم حلها بسهولة أو بسرعة. في عام 1980، دخل العراق الحرب مع إيران، مما أدى إلى ثماني سنوات من الصراع الدموي والتدمير للبنية التحتية؛ وفي عام 1990، غزا الكويت مما أدى إلى حرب الخليج الثانية عام 1991 والعقوبات الاقتصادية المنهكة. ومنذ عام 2003، بعد احتلال العراق، واجهت الدولة الهجمات الإرهابية والصراعات الاجتماعية مما أدى استمرار التدهور في مؤسسات الدولة. وبالتالي فان اصلاح هذه المؤسسات امر غاية في الصعوبة، وذلك كون ان الاقتصادات الناشئة عن فترة من الصراع المطول من غير المرجح أن تستجيب بنفس الطريقة التي استجابت بها عندما كانت في حالة سلام، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن المؤسسات قد لا تعمل بشكل صحيح أو أنها غير موجودة (Yousif & others, 2020, pp. 2-3). ومن ثم يأتي الدور على الجامعات التي تتسلح بالعلوم الحديثة والباحثين المتمرسين بأن تساعد بشكل مباشر في اصلاح المؤسسات وتعزيز قوتها والعمل على جعلها في المسار الصحيح لتأخذ دورها في اصلاح المجتمع وتنميته.

ان الجامعات ممكن ان تقوم بشكل مباشر بتقديم برامجها التدريبية الى الافراد وحسب احتياجاتهم في سوق العمل، وعرض فرص العمل التي ممكن ان يحتاجها السوق على الافراد وتأهيلهم بالشكل المناسب، ومن ثم استفادتهم من تلك الفرص. كما ممكن ان تقوم الجامعات في العراق بربط البحوث العلمية باحتياجات القطاع الانتاجي والخدمي كما هو الحال مع الجامعات في معظم بلدان العالم، من خلال تخصيص مكاتب للشركات الصناعية او كما تسمى بمحطات العلوم والابقاء على تواصل مستمر معها لغرض حل المشاكل والصعوبات التي تواجهها، او عمل العكس من خلال السماح للباحثين من الانتقال الى الشركات والعمل فيها لمدة زمنية محددة والتعرف بشكل مفصل ودقيق على طبيعة المشاكل التي تحتاج الى حلول، لغرض المساهمة الفعالة في إيجاد هذه الحلول المناسبة (الادارة العامة للتخطيط، 2014، ص 14).

كما يمكن ان تقوم المؤسسات التعليمية في العراق بإقامة الدورات التثقيفية والتوعوية بمختلف المواضيع التي تهم المجتمع واعطاء المحاضرات والندوات داخل وخارج الحرم الجامعي وعبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، وعمل سلم اولويات

لحاجات المجتمع وتلبيتها بشكل يتناسب مع طبيعتها ومدى حاجة المجتمع لها، ومن ثم احداث تغيرات سلوكية ملموسة على عادات وتقاليد المجتمع بالشكل الذي يعزز الوحدة الوطنية وتعزيز روح المواطنة. كما ان للجامعات ومن خلال مراكزها البحثية المنتشرة في معظم المدن العراقية دور مهم في تقويم جميع مؤسسات المجتمع وتحديد مساراها الصحيح بالشكل الذي يخدم المجتمع.

كما يمكن للمؤسسات التعليمية ان تقوم بدور مهم في التقريب مابين الاديان والثقافات المختلفة عبر حوار الاديان من خلال منابرها كما قامت به جامعة الكوفة عندما حصلت على كرسي اليونسكو في هذا المجال في عام 2015، والتركيز على المشتركات بين الاديان بدلا من الاخذ بالاختلافات. وهنا يمكن ان تكون الجامعات مصدرا للتجديد الثقافي كون لديها القدرة على خلق ثقافات جديدة في ظل ثورة المعلومات والاتصال وسهولة ايصال المعلومة لمختلف شرائح المجتمع، فقد بدأت كبرى الجامعات في العالم كمدارس الى اللاهوت في بولونيا كأول دولة اوربية، ثم تبعتها جامعات كامبريدج Cambridge واكسفورد Oxford وهارفارد Harvard و سالامانكا Salamanca و والسوربون Sorbonne، فلو اخذنا اي جامعة منها لرأينا انها كانت مدارس لاهوتية theological schools قبل ان تكون جامعات كما في وقتنا الحالي. تقابلها جامعات كبرى غير دينية بدأ بعضها بتكريس القيم الامبريالية لإبراز التفوق الغربي وتبرير الهيمنة في العالم الاستعماري (Castells, 2019, pp. 1-2).

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1-ان مؤسسات التعليم العالي في العراق ولاسيما الجامعات لاتزال بعيدة نسبيا عن اخذ دورها الحقيقي في المجتمع، على الرغم من وصولها في عام 2024 الى 127 مؤسسة.

2- ان الوحشية وإساءة استخدام السلطة من قبل النظام السابق وعسكرة الجامعات، قد خلفت إرثها في المجتمع العراقي الامر الذي يحتم على الجامعات من اخذ دورها في المجتمع وإرساء السلام والمحبة بدلا من الحرب والكراهية.

3- ان نظام المحاصصة الحزبية بعد عام 2003 انعكس بشكل سلبي على الجامعات العراقية وحد نسبيا من دورها في المجتمع.

4- بعد عام 2003 واجهت عملية التحول الديمقراطي في العراق وبناء الدولة قيد رئيسي يتمثل في عدم التوافق بين الهوية القومية والدينية للفرد وسيادة الدولة في بلد متعدد الأعراق والأديان. لذا يعول على الجامعات كثيرا في تصحيح المسار الديمقراطي وتعزيز روح المواطنة والمحافظة على التحول الديمقراطي بالشكل الذي لايلغي خصوصية الفرد وانتماءاته القومية والدينية.

5- اثبتت تجارب إعادة اعمار البلد فشلها في العديد من النواحي على الرغم ومن الأموال الكبيرة التي اتفقت من قبل العراق والمجتمع الدولي، ومن ثم فان الجامعات العراقية ممكن ان تتبنى التقليل من هذا الفشل وتعزيز نجاح عملية الاعمار.

6- قلة التخصيصات المالية لقطاع التعليم في العراق، والتي تعد منخفضة اذا ما قيست مع العديد من البلدان النامية.

التوصيات

1- زيادة التخصيصات المالية للمؤسسات التعليمة لاسيما وان الحكومية منها تعد مؤسسات غير منتجة تكون ممولة مركزيا.

2-على المؤسسات التعليمية تعزيز دورها في المجتمع اسوة بباقي المؤسسات في بلدان العالم المختلفة، وعدم الاقتصار على وظيفتي التدريس والبحث العلمي.

3- ضرورة تعاون المؤسسات التعليمية مع الحكومات المحلية والحكومة المركزية ومنظمات المجتمع المدني في حل مشاكل المجتمع، لاسيما اثناء الازمات والظروف الاستثنائية.

4-الاخذ بالآراء والافكار ونتائج البحوث والدراسات الرصينة والاستبيانات التي تقوم بها الجامعات والمراكز البحثية التابعة لها، بخصوص مشاكل وتحديات المجتمع.

5- بني استراتيجيات تطويرية طويلة الامد تشمل تعزيز الشراكة بين الجامعات والمجتمع، وزيادة الاستثمار في التعليم العالي.

المصادر الإنجليزية:

1. **Etzkowitz, H., & Henry, C. (2017, October).** Innovation Lodestar: The entrepreneurial university in a stellar knowledge firmament. *Technological Forecasting and Social Change, 122*, 122-129.
2. **Zipoli, M., & Marchionne, S. (2021).** State of the art of the higher education system and its governance in Iraq. *Mediterranean Universities.*
3. **Bapir, M. A. (2010, July).** Iraq: A deeply divided polity and challenges to democracy-building. *Information Society and Justice, 118*, 118-120.
4. **Biggs, J. (2014).** *Universities in society: Past, present, future.* Retrieved September 22, 2024, from https://www.johnbiggs.com.au/wp-content/uploads/2014/07/Universities-in-Society.pdf
5. **Castells, M. (2019).** Lecture on higher education. *University of the Western Cape.*
6. **ERSA. (2012).** *52nd Congress of the European Regional Science Association.* Bratislava.
7. **Harb, I. (2008).** *Higher education and the future of Iraq.* Washington: United States Institute of Peace.
8. **Rajesh, M., & Nair, S. P. (2008).** *Ranking of higher education institutions.* India.
9. **Makki, L. (2023).** *Higher education in Iraq after 2003: Ongoing challenges.* LSE Middle East Centre.
10. **Mansour, R. (2019).** *Challenges to the post-2003 political order in Iraq.* The Swedish Institute of International Affairs.
11. **Matsunaga, H. (2019).** *The reconstruction of Iraq after 2003: Learning from its successes and failures.* World Bank.
12. **National Agency for Higher Education. (2003).** *Higher education in Iraq.* Iraq: Lenanders Grafiska AB.
13. **Vefago, Y. B., & Others. (2020).** The third mission of universities: The entrepreneurial university. *Brazilian Journal of Operations & Production Management, 2*, 2.
14. **Wildavsky, B. (2010).** *The great brain race: How global universities are reshaping the world.* Princeton University Press.
15. **Yousif, B., & Others. (2020).** *Conflict, institutions, and the Iraqi economy, 2003-2018.* Economic Research Forum, Working Paper. Egypt.

المصادر العربية:

1. **Gneral Directorate of Planning. (2014). The Third Mission of Universities. Kingdom of Saudi Arabia: Ministry of Higher Education.**
2.
3. **Bakhit, H. N. (September 2023). Demographic Growth Trends in Iraq and Their Economic Implications. Iraq: Al-Bayan Center for Planning and Studies.**
4.
5. **Bakhit, H. N., & Al-Mousawi, A. M. J. (2017). The Third Mission of Educational Institutions and Their Role in Post-War Economic Reform. In Reform as a Foundation for Development and the Reconstruction of Iraq – Contemporary Paths (pp. 130–135). Basra: University of Basra.**
6.
7. **Al-Siddiqi, S. (2014). Arab Universities and the Challenge of Global Rankings: Strategic Visions. United Arab Emirates.**
8.
9. **Al-Zuhairi, M. A. A., & Murad, F. M. (April 2023). Government Spending Policy on Education and Its Role in the Development of the Education Sector in Iraq. Dijlah University College Journal: Administrative and Economic Studies, 24.**